العقلانية القانونية عند ماكس فيبر :
بين الكانطية الجديدة والإرث الروماني

نعيمة عزار
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه ، تخصص الفلسفة

الملخص :

تكشف هذه الدراسة عن النظرية القانونية عند ماكس فيبر من خلال إبراز الجذور الفلسفية والتاريخية التي أطرت فهمه لتأسيس القانون العقلاني الحديث. إذ نسعى أن نكشف عن التناقضات والتوترات الظاهرة في سوسيولوجيا القانون عند فيبر التي لا تعكس انقساما فكريًا في رؤيته فقط ، بل هي انعكاس أيضا للتوترات البنيوية المتجذرة في الفكر الليبرالي والنظم القانونية الحديثة. يربط المقال بين بعدين رئيسين: الأول إبستمولوجي يتعلق بإخلاص فيبر لميتافيزيقا الكانطية الجديدة التي تفسر التوتر بين الواقع اللامتناهي والفئات المعرفية المعيارية ، والثاني تاريخي يعود إلى خلفيته في دراسة القانون الروماني وتأثره بالنقاش الأكاديمي والمدرسة التاريخية في ألمانيا.

كلمات مفتاحية : ماكس فيبر؛ فلسفة القانون ؛العقلانية الصورية ؛ الكانطية الجديدة ؛ القانون الروماني .

مقدمة

لماكس فيبر مجموعة من المساهمات في السوسيولوجيا التي تحمل طابعا منهجيا وما كتبه عن القانون ليس استثناءً من ذلك يكمن وراء دراسته لتطور القانون الحديث مع رحلاته الطويلة إلى عودته لتاريخ الفكر القانوني وتحليلاته المتعددة لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع المصالح المهنية.إن تحليل فيبر لأشكال العلاقات بين القانون و السوسيولوجيا وتحليله لتطور القانون غير مرتبط بصورة عرضية . بل أن الفكر القانوني له منطقه الخاص الذي يتجلى في الاتجاه التاريخي العام المرتبط بتصاعد العقلانية الصورية للقانون ، التي تشكل جزءًا من رؤية واحدة للعالم، على الرغم من أنها رؤية معقدة ومتطورة تتحدى جرأة أي باحث يسعى إلى إعطائها تسمية من خلال الكشف عن الطريقة التي تعبر بها هذه الرؤية عن العالم في سوسيولوجيا القانون . على الرغم من الدراسات الشاملة التي قام بها ماكس فيبر في سوسيولوجيا القانون، فإن تأثيره قد كان محدودًا نسبيًا، ويعود ذلك إلى الإطار المفاهيمي والنظرة الفكرية التي ترتبط بالفترة التي عاصرها، علاوة على صعوبة أسلوب فيبر وغموضه .

تلقى فيبر تدريبًا كمحامٍ ومارس المهنة لفترة من الزمن ، رسالته العلمية كانت حول القانون فيما يتعلق بشركات التجارة في العصور الوسطى كما كان اهتمامه واحترامه للقانون مستمرًا طوال حياته، ربما كان هذا هو جانب الحياة الاجتماعية الذي كان يعرفه بشكل أفضل. فلماذا يجب أن يكون عمله في مجال القانون قد أثر بشكل أقل على الأجيال التالية مقارنةً بعمله في السياسة والدين ونظرية علم الاجتماع وفلسفة العلوم الاجتماعية؟

سنسعى لتوضيح الافتراضات الفلسفية التي تقوم عليها مفاهيمه المركزية، مثل مفهوم العقلانية القانونية، والتي تساهم في تعزيز الترابط الفكري في سوسيولوجيا القانون ، عن طريق وضع نظرية فيبر للقانون في سياق أعماله الأخرى . و سنسعى للإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يؤطر هذه الورقة [2] :كيف أطرت التوترات المعرفية بين الكانطية الجديدة و الإرث القانوني الروماني رؤية ماكس فيبر للعقلانية القانونية الصورية ؟

أولا : ميتافيزيقا الكانطية الجديدة

في السنوات الأخيرة، أعاد المفكرون إحياء نظرية القانون لفيبر من جديد ، نجد من بينهم ، أنتوني كرونمان[1] وديفيد تروبيك[2] ، إذ قدموا التفسيرات الرئيسية للنظرية القانونية عند فيبر ، حيث يتفق كرونمان وتروبيك على نقطتين مهمتين: أولاً، أن نظرية فيبر تعاني من تناقضات أساسية تعكس انقسامه الفكري ، وثانياً، أن نظرية فيبر تتعلق أساسًا بمواضيع القانون الخاص مثل العقود . سيسعى كل منهما إلى تقديم قراءة جديدة لنظرية فيبر للقانون تتناقض مع كلتا هاتين النقطتين ، وتبرز في أن فيبر لايناقض جوهره، بل يستكشف التناقضات أو التوترات المتجذرة في المجتمع الغربي ونظمه القانونية. علاوة على ذلك، يمكن تطبيق رؤى فيبر في القانون الدستوري الحديث بشكل مجدي، على الرغم من تركيزه بشكل رئيسي على قانون العقود. حيث تسمح نظريته لنا بالتقرب من القانون الدستوري من الداخل ، إذ يقبل النقد الفيبري المفاهيم الحالية للقانون الدستوري، ويعترف بمزاياها، لكنه يؤكد على عيوبها في تحطيم الإنسانية. على وجه الخصوص، تكشف نظرية فيبر أن القانون الدستوري الحديث يعاني من توترات لا يمكن التوفيق بينها و بين العقلانية الشكلية والعقلانية الموضوعية. مع ذلك، نظرًا لأن النقد الفيبري يقبل الأفكار الدستورية الحالية، ويعترف بمزاياها، يمكن لهذه النظرية أن تسلط الضوء على عيوبها المتعلقة بتجريم الإنسانية. بالتالي، فإن النقد الفيبري يقدم منهجًا شاملاً لفهم القانون الدستوري الحديث ويساهم في تحسينه وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان في النظام القانوني.

الهدف الرئيسي لعمل فيبر هو الكشف عن تصاعد العقلانية في المجتمع الغربي. يعرف فيبر تصاعد العقلانية بأنه زيادة قدرة المرء على حساب الوسائل و الغايات . وفقًا له، تصاعدت إمكانية الحساب مع إنتقال العالم الغربي إلى العلمانية المتزايدة ، ومع تحرر البشر من قيود القوى الغامضة، و استعانة البشر بآليات تقنية تساعدهم على فهم وتحديد عالمهم. حيث تسعى مجموعة من أعماله إلى الكشف عن كيفية مساهمة الرأسمالية وهيمنة القانون في هذه العقلانية المتزايدة وتشكيلها للأرضية الأساس بغية فهم المجتمع الغربي وذلك إنطلاقا من إستدعاء ميتافيزيقا الكانطية الجديدة عنده.

تعريف فيبر للسوسيولوجيا يبدأ إنطلاقا من الكشف عن إخلاصه لميتافيزيقيا الكانطية الجديدة ، حيث يعرف علم الاجتماع بأنه "علم يعنى بالفهم التفسيري للفعل الاجتماعي وبالتالي بتفسير الأسباب والنتائج المتعلقة به"[3]. يحدث الفعل وفقا لفيبر عندما يعطي الفرد الفاعل معنى ذاتيًا لسلوكه ، و بالتالي ، يصير الفعل اجتماعيا عندما يأخذ معناه الذاتي في الاعتبار سلوك الآخرين وبالتالي يصير موجها في مساره.

تكشف هذه التعاريف عن انتباه فيبر إلى الثنائيات في جوهر الفكر الليبرالي الغربي إذ يسعى لفهم معنى الفعل الذي يربطه الفرد بشكل ذاتي مع سلوكه، بينما يسعى في الوقت نفسه لشرح أسباب ونتائج ذلك الفعل. بالتالي، يحاول بوعي تجاوز الهوة بين الإرادة الحرة أي الاعتقاد بخلق المعنى بشكل ذاتي و الفعل و الاعتقاد بأن أفعال الإنسان تسببها قوى خارجية. يقول في مقالته التي تحمل عنوان :*الموضوعية* في العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، أنه نرغب في فهم العلاقات والأهمية الثقافية للأحداث الفردية في تجلياتها المعاصرة من جهة، وبأنها لطالما كانت تاريخيًا على هذا النحو وليس على نحو آخر. مع ذلك، لا يفترض فيبر إمكانية تجاوز الفجوة ما بين الإرادة الحرة والحتمية، في المقابل يحدد بشكل صريح الالتزامات الميتافيزيقية التي تدعم موقفه. مثل كانط، يبدأ فيبر بشكل صريح بالافتراض القائل ،

---

[1] انتوني كرونمان ، رجل قانون أمريكي و أستاذ في كلية الحقوق بجامعة يال بالولايات المتحدة الأمريكية ، متخصص في العقود والإفلاس والسوابق القضائية والنظرية الاجتماعية والمسؤولية المهنية. شغل منصب العميد الرابع عشر لكلية الحقوق بجامعة يال من 1994 إلى 2004.
اهتم كثيرا بنظرية القانون عند ماكس فيبر ، له عمل رئيسي حول فكر ماكس فيبر القانوني ، يحمل عنوان " ماكس فيبر : لمحات في النظرية القانونية ".

[2] ديفيد تروبيك ، أستاذ ديفيد تروبك هو أستاذ للقانون وعميد الدراسات الدولية الفخري بجامعة ويسكونسن ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية ، له عديد من الأعمال حول القانون وعلاقته بظهور الرأسمالية في فكر ماكس فيبر .

[3] M.weber , Economy and Society (california :university of california press,1978) ,p.432.

أن هناك واقعًا لامتناهيا، بالتالي، لكل حدث عدد لانهائي من الأسباب؛ فلا يمكن لأي أحد معرفة السبب المرتبط بكل حدث [4]. يقدم فيبر مثالًا على صخرة تسقط من جانب صخرة خلال عاصفة وتتشظى إلى آلاف الشظايا المتناثرة. يسأل ما إذا كان بإمكان أحد الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الحدث: كم عدد شظايا الصخرة؟ كيف تم تشكيلها؟ وفي أي مجموعات سقطت الشظايا المتناثرة؟ رده هو أنه في حين أن الحدث لا يمكن تفسيره. بالتالي ستكون التحقيقات السببية الحقيقية مستحيلة تمامًا. ويضيف هنا أن التحقيق السببي الشامل لأي ظاهرة ملموسة في واقعها الكامل ليس فقط مستحيلاً عمليًا بل هو ببساطة سخافة.[5] بناءً على ذلك، لا يمكن أن يفسر النهج الأحادي السببي أو الاختزالي تطور المجتمع؛ بل يجب أن نفهم المجتمع نتيجة لتفاعل معقد بين العديد من العوامل، فإذا كان الواقع لامتناهيا و فاقد للمعنى ، وكل حدث ينبعث من شبكة سببية لامتناهية، فكيف يمكن لحياة الإنسان أن تكون ذات معنى وكيف يمكن للشخص معرفة الأشياء بشكل موضوعي؟ يتبنى فيبر مرة أخرى وجهة نظر كانطية: بأن الصلاحية الموضوعية للمعرفة الاختبارية تعتمد حصراً على ترتيب الواقع المعطى وفقًا لفئات. نجد صدى ميتافيزيقا الكانطية الجديدة يتردد في العديد من أعمال فيبر، يرجع ذلك لوعيه بالتوتر الحاصل بين الموضوع الفكري والواقع الخارجي اللامتناهي، يمكنه بسهولة الكشف عن العديد من التناقضات أو التوترات الأخرى المميزة للمجتمع الغربي[6]. على سبيل المثال، يكتب: "في الأصل، نجد أنه ساد في أغلب جذور التاريخ القانوني... ثنائية هامة، أي ثنائية القانون المؤسس بشكل مستقل بين المجموعات ، والمعايير المحددة لتسوية النزاعات بين أعضاء المجموعة الواحدة "[7]. بعبارة أخرى، يحدد فيبر ثنائية أو انقساماً في جوهر التاريخ القانوني: من جهة ، أن الاختلاف بين القوانين التي يتم تأسيسها بشكل ذاتي ، و بين الأنشطة التي تنظم بين المجموعات الاجتماعية أو المجتمعات، و من جهة أخرى بين المعايير الطبيعية الموجودة مسبقًا أو المتجذرة في تقاليد من الأزمنة البعيدة التي تنظم أعضاء المجموعة. إن إدراكه للتوتر الحاصل داخل المجتمع الغربي يمثل القوة المحركة لأعماله، إذ يمكنه أن يحدد بشكل معقول أن الرأسمالية تتمتع بمزايا و أيضا بمجموعة من العيوب التي تجرد الفرد من إنسانيته. وعلاوة على ذلك، يمكنه أن يستنتج بشكل واضح تواجد تناقض لا يمكن حله بين المبادئ الصورية و الجوهرية للعدالة. نلاحظ هنا ، أن تحليل فيبر للمجتمع الغربي تطبعه مجموعة من التناقضات ، والتي على الرغم من حجج كرونمان وتروبيك، لا تعكس أي تناقضات في رؤية فيبر. بل على العكس، إنها تظهر التزامه القوي والمتسق تجاه ميتافيزيقا الكانطية الجديدة ونقد التوترات الهيكلية في قلب الفكر الليبرالي الغربي.

ثانيا : تلقي التاريخ القانوني الروماني في فكر ماكس فيبر

تماشيا مع انشغاله بفصل الخلافات السياسية – الإيديولوجية عن الناقشات العلمية، ركز فيبر بشكل أساسي على الجدل بين الرومانيين والألمان ،من خلال النظر في العلاقات بين الأشكال القانونية وظهور الرأسمالية. رأى الجرمانيون في تلقي القانون الروماني عنصراً غريباً عن روح الأمة ، وهو العامل الأساسي لتطور الرأسمالية الفردية ، وتلاشي التضامن المجتمعي . كان تلقي القانون الروماني يتطابق أحيانًا بشكل وثيق مع مصالح الطبقات البرجوازية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالقوانين الزراعية التي تلغي القيود الإقطاعية على الممارسة الكاملة لحقوق الملكية ، لاحظ فيبر أنه تم تسليط الضوء بشكل عابر على القانون الجرماني فغالبًا ما يستخدم كشعار ولا يشير إلى محتوى محدد تاريخيًا ، و أن المؤسسات القانونية الرأسمالية هي عمومًا تنتمي إلى العصور الوسطى[8].

---

[4] Stephen, Feldman, An Interpretation of Max Weber's Theory of Law: Metaphysics, Economics, Metaphysics, Economics, and the Iron Cage of Constitutional Law (American Bar Foundation , 1991),p,210.

[5] Ibid.

[6] Ibid.211.

[77] Ibid.,p.696.

[8] Ibid.,p .202.

عندما يتعلق الأمر بتنظيم المبادلات الاقتصادية ، فإن تلقي القانون الروماني لن يؤثر كثيراً على مضامين القواعد القانونية ؛ وبدلاً من ذلك ،حولت بنية الفكر القانوني في القارة الأوروبية بطريقة حاسمة ، ووجهتها نحو تصور منظم . هذه الحركة الصورية للعقلانية لن تنتج بشكل أساسي عن ضغط المصالح الاقتصادية التي تتماشى مع الرأسمالية إذا تركت كل من الطبقة البرجوازية والتجارية لنفسها ، فإنهم سيفضلون قانوناً عمليا وأقل صورية يسيطرون عليه بشكل مباشر ، بدلاً من قانون مكتسب تم تطويره بشكل مستقل من طرف فقهاء متخصصين . لهذا ، كان قانون المركاتور(*lex mercatoria*)[9] يُدار مباشرة في العصور الوسطى من قبل محاكم التجار ، المؤلفة في اغلب الأحيان من قضاة غير محترفين ، إذ لم يكن مثل هذا النظام القانوني أرضاً خصبة للرأسمالية الصناعية.

إذا تحدثنا عن المساهمة الكبيرة للقانون الروماني في القانون (المدني) الحديث ، فيجب توضيح نقطة واحدة مهمة ، أن القانون الروماني لم يؤدي إلى خلق المؤسسات القانونية المركزية للقانون الحديث. صحيح أن الرومان بطريقة ما اخترعوا ، على سبيل المثال ، المفهوم القانوني للعقد ، والفصل بين الحيازة والملكية ، والفرق بين قانون العقود وقانون المسؤولية التقصيرية، فإن الاعتماد على قانون إجرائي صوري إلى حد ما كان عائقا واضحا في تطور المؤسسات القانونية[10]، وربما الأهم من ذلك ، أن روما القديمة لم تؤسس لمؤسسة واحدة من المؤسسات القانونية التي أصبحت حاسمة بالنسبة لاقتصاد حديث تحركه الرأسمالية[11].

يحضر بشكل كبير تأثير تقاليد القانون الروماني الكلاسيكي والرؤية المثالية للقانون الروماني في نظرية ماكس فيبر لتطور القانون ، إذ لم يكن مبدعًا جدًا أو مبتكرًا فيما يتعلق بالتاريخ القانوني الروماني. مع ذلك ، نجد اهتمامه المستمر بهذا الموضوع وذلك بتمكنه من نقل أدوات دراسة القانون الروماني إلى نماذج نظرية للبحث المقارن .

كان القانون هو مجال تعليم فيبر الأصلي ، ومثله مثل جميع طلاب القانون من جيله في ألمانيا ، فقد تعلم على نطاق واسع في الفترة الرومانسية[12] لدراسات القانون الروماني التي شكلت العمود الفقري للتعليم القانوني المعاصر، لقد تم فهم تأثير هذا التعليم بشكل متزايد في مجال الفلسفة ، ولكن بشكل أقل في القانون وعلم الاجتماع. وفقًا للدراسات الحديثة ، كانت نتيجة ذلك هي المبالغة في تقدير أصالة فيبر ، إذ لم يمتلك المفكرون اللاحقون الذين قرؤوا نصوصه معرفة بالخلفية القانونية والتاريخية والفلسفية التي انطلق منها. إذ كانت لا تزال المدرسة التاريخية للقانون وأتباعها هي التيار الرئيسي للفقه الألماني خلال دراسات فيبر القانونية ، حيث شكلت المدرسة التاريخية ومنظرها الرئيسي فون سافيني[13] دور أساسي في تطور القانون كنوع من النمو العضوي الذي نشأ من روح الأمة[14]. تمت دراسات فيبر في وقت شهد اضطراباً كبيراً في مجال القانون ، بداية ، سقطت المدرسة التاريخية في صراع داخلي مرير بين الصراع الروماني والألماني التي ادعى أن القانون الألماني الحقيقي يجب أن يشتق من القانون الروماني أو الألماني القديم. وعليه ، تعامل ماكس فيبر مع فقهاء الرومان بأسلوب معرفي محدداً للتفكير القانوني ، أي بنوع من التفكير القانوني الذي تطور لأول مرة في التاريخ في روما ، كما أصر على ذلك مراراً وتكراراً ، وبسبب هذا الإرث الفكري ، يرى فيبر في القانون الروماني مظهراً من مظاهر العقلانية الصورية التي كانت بالنسبة له المحرك ؛ ليس فقط

---

[9] غالبًا ما يشار إليه باسم "قانون التجار" ، هو مجموعة القوانين التجارية التي يستخدمها التجار في جميع أنحاء أوروبا خلال فترة العصور الوسطى. تطورت على غرار القانون العام الإنجليزي كنظام للعرف ، والذي تم تطبيقه من خلال نظام المحاكم التجارية على طول الطرق التجارية الرئيسية.

[10] Andrew ,Lewis, law and History ,p.202.

[11] Ibid. ,201.

[12] حركة فكرية هيمنت في البلدان الناطقة بالألمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، مما أثر في الفلسفة والجماليات والأدب والنقد. ومقارنةً بالرومانسية الإنجليزية ، فإن الصنف الألماني تطور متأخراً نسبياً ، وتزامن في السنوات الأولى مع كلاسيكيات فايمار.

[13] فقيه ومؤرخ قانوني ألماني. كان آستاذاً للقانون الروماني بجامعة هومبولت في برلين.

[14] Ibid .,202.

في تطور القانون الحديث ، بل أيضًا في ظهور العلم الحديث والموسيقى الحديثة ، و الفن الحديث ، وكذا الدولة الحديثة ،و الاقتصاد الحديث.[15]

كان تقليد القانون الروماني موجهًا نحو بناء القواعد القانونية انطلاقا من مصادر القانون الروماني بطريقة نسقية لتوفير مادة للتطور القانوني المعاصر ، حيث تم البناء القانوني على مرحلتين، أولاً؛ تم تشكيل مفهوم أو مؤسسة عن طريق الاستقراء من المصادر الرومانية، وثانيًا؛ انطلاقا من هذه المؤسسة، تم إنشاء قواعد قانونية جديدة عن طريق الاستنتاج. من هنا نفهم أنه لم يكن التاريخ القانوني الروماني الذي مارسوه تاريخًا بحد ذاته، بل كان طريقة لإضفاء الشرعية على استمرار صلاحية القانون الروماني.

خلال فترة شباب فيبر ، ظهرت طريقتان متنافستان للنظر في التطور القانوني: فقه المصالح الذي روج له جيرينغ ، والتاريخ القانوني المادي حسب مومسن ، وكلاهما أثر على أفكاره كون فيبر هو المحامي الوحيد بين طلاب مومسن ، فقد علق عليه آمالًا كبيرة لمواصلة المنعطف الواقعي الذي بدأه في التاريخ القانوني ".[16]

كانت أطروحة فيبر للتأهيل تحت إشراف مومسن و اوغست ميتزن[17] التي كانت تحمل عنوان : *التاريخ الزراعي الروماني و أهميته في القانون العام و* الخاص ، كانت أطروحته مساهمة في النقاش السياسي حول طبيعة ملكية الأراضي في روما . قارب فيبر هذه الدراسة من خلال ربط مؤسسات القانون الروماني بالممارسات الراسخة ، و ذلك خلافا لأسلافه ، إذ لم يعتمد فقط على تجميع أفكار جستنيان ، ولكن أيضًا على مجموعة واسعة من المصادر المختارة. أصبح هذا ممكنًا بفضل الحجم الهائل للإصدارات الهامة التي نُشرت في العقود السابقة والتي فتحت مجالات جديدة كاملة من البحث والمقاربة المنهجية. [18] من زاوية أخرى ، ظهر الجديد في عمل فيبر إنطلاقا من محاولته الكشف عن التأثيرات الواقعية للمؤسسات المعيارية. كان تعامل فيبر مع التاريخ بالفعل في هذا العمل مستهدفا الاتجاهات الرئيسية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي[19]. مع ذلك ، كانت هناك قيود صارمة على عمله ،إذ كانت مبادئه الأساسية ترتكز على المؤسسات التي كان يدرسها ووجهة النظر حول العلاقات بين الأرستقراطيين والعامة من الناس داخل المجتمع .

بعد أطروحة التأهيل، ترك فيبر كلاً من قانون العصور القديمة والقانون الروماني لفترة طويلة ،باستثناء مقال صغير تناول فيه موضوع تدمير الحضارة القديمة. انطلق لدراسة العلاقات الزراعية في ألمانيا الشرقية ، والتي رسم منها أوجه تشابه كبيرة مع اللاتيفوندیا لإمبراطورية روما كعائق للتنمية الاقتصادية.إذ نجد أن مقال فيبر الذي يحمل عنوان : *الظروف الزراعية في العصور القديمة، دراسة مقارنة لبلاد ما بين النهرين ومصر واليونان والشرق الهلنستي وروما* ، يظهر لنا أنه كان على اطلاع بآخر التطورات في الدراسات الكلاسيكية كما في التاريخ القديم ،حيث تحول انتباهه من روما الزراعية المبكرة إلى روما ذات التجارة القوية والتجارة من الريف إلى المدينة[20]. ما سيحدث ، أنه على الرغم من التقليد الطويل في رؤية اليونان وروما كحالتين خاصتين في العالم القديم ، فقد شرع فيبر في دراسة مقارنة واسعة للعالم القديم بأكمله كما كان يُنظر إليه آنذاك

كان مشروع فيبر في سوسيولوجيا القانون يهدف إلى الكشف عن الأسباب المحددة لعقلانية الغرب القانونية على النقيض من الشرق ، واستكشاف السمات المحددة لعقلانية الغرب و الوقوف عند أسبابها[21]، في هذه المقارنة ، كان لمشروع القانون الروماني دور كبير ،

---

[15] Thomas, Vesting, Roman Law, the Evolution of Ideas, and Writing Technologies,p.4.

[16] Andrew ,Lewis, law and History ,p.203.

[17] إحصائي و خبير اقتصادي ألماني ، كان أيضا أستاذا لماكس فيبر .

[18] Ibid., 204.

[19] Ibid .

[20] Ibid.

[21] Max,weber,Economy and society ,p.657.

فقد أضحى بمثابة النظام القانوني الغربي النموذجي الذي تطور تدريجيًا إلى نقائه الرائع. حيث شكلت نسخة فيبر من تطوير القانون الروماني نموذج تقليدي قابل للمقارنة مع النسخة المقدمة في معهد رودولف سوم الشهير. [22]

تركت المثالية الرومانية أثرها الكبيرفي نظرية القانون العقلاني في عمل فيبر ، إذ كان تاريخ القانون الروماني كما ناقشته سوسيولوجيا القانون عند مفكرنا ، تاريخًا قانونيًا تقليديًا . من جانب آخر ، طور الفقهاء الرومان الأوائل مهنتهم ، وذلك بداية بالكليات الكهنوتية ، ثم تحولوا من خلال العلمنة اللاحقة إلى محامين مستقلين . بالتالي ، ظل هذا القانون حتى في المراحل المبكرة ذا طابع صوري وعقلاني للغاية سواء فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات الجوهرية ، و ذلك بارتباط القانون بالأنشطة التجارية [23]

جعل فيبر من تطوير المفاهيم القانونية تتويجا لإنجاز الفقهاء الرومان. تقليديا ، كان النشاط الرئيسي للفقهاء الرومان يتمثل في إعطاء الآراء المستفادة من الأسئلة القانونية. هكذا ، لم يكن الفقهاء منخرطين في ممارسة القانون داخل المحاكم القانونية ولا الإدارة القانونية ، إذ إن الأشخاص الذين عملوا في الواقع كمدافعين لم يكونوا فقهاء حقيقيين ، بل كانوا مجرد خطباء لم يكن لهم تأثير إيجابي في تطوير القانون. بدلاً من ذلك ، فإن طريقتهم غير الدقيقة والمكثفة في استخدام المفاهيم القانونية لصالح عملائهم أدت فقط إلى اضطراب النظام القانوني. [24]

رأى فيبر في روما الشكل السياسي المثالي لتطوير النظام الغربي، بل أكثر من ذلك ، رأى في مفهوم القانون برمته أنه يشكل ابتكار روماني وذلك بامتلاكه لنظرية نسقية . بالنسبة إلى فيبر ، كان القانون عبارة عن مجموعة من الأفكار المعيارية الموجودة في أذهان أعضاء مجتمع معين ، والتي أثرت بالتالي على سلوكهم[25]. استند مفهومه القانوني إلى تمييز الكانطية الجديدة بين sein وsollen ضمن الاصطلاح الفيبري للمفاهيم السوسيولوجية والقانونية. كان التاريخ القانوني الروماني في زمن فيبر يتحرك ببطء بعيدًا عن القانون الروماني، وكان التمييز بين القانون الروماني و القانون الروماني داخل المجتمع الروماني في بدايته . إذ يميز بين قوانين الأشخاص وقوانين الأشياء [26]. مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هناك تأثيرًا محدودًا لأفكار فيبر في مجال القانون والاقتصاد على الأجيال التالية ، ويرجع ذلك إلى قبوله للنماذج السائدة في ذلك الوقت. إذ كان محدودا بالنظريات السائدة آنذاك ، وتفرده ينبع بشكل كبير من تطبيق مزيج خاص من هذين الأسلوبين في مجالات تتجاوز نطاقهما العادي.[27].

خلاصة

كان لتأثر ماكس فيبر بالكانطية الجديدة إنعكاس على تصوره للواقع وذلك بوصفه كشبكة سببية لا متناهية ، وأيضا، إدراكه أيضا أن العقلانية الصورية للقانون الحديث تنطوي على مجموعة من التوترات الهيكلية التي لا يمكن إخفاؤها بين المبادئ الصورية و العدالة الجوهرية . في المقابل ، نجد تشبعه بالتاريخ القانوني الروماني الذي أتاح له استيعاب أدوات المدرسة التاريخية وصياغة نموذج تفسيري يكشف عن تحولات بنية الفكر القانوني الأوروبي نحو العقلنة التجريدية . وهكذا ، فإن القيمة الحقيقة لنظرية فيبر القانونية لا تكمن فقط في تقديم نظام خال من التناقضات ، بل في قدرتها على كشف مجموعة من التناقضات البنيوية التي تأسست عليها العقلانية الغربية الحديثة ، حيث يصبح القانون الصوري بمثابة أداة للتحرر و الحساب الدقيق من جهة ، وقفصا حديديا يهدد القيمة الإنسانية للعدالة من جهة أخرى .

---

[22] Andrew ,Lewis law and History ,p.205.

[23] Ibid.,206.

[24] Ibid.

[25] Max,weber,Economy and society ,p.653.

[26] Ibid.

[27] Ibid.,p.678.

المراجع والمصادر:

- Feldman, Stephen M. "An Interpretation of Max Weber's Theory of Law: Metaphysics, Economics, and the Iron Cage of Constitutional Law." Law & Social Inquiry 16, no. 2 (1991): 205–248.
- Kronman, Anthony T. Max Weber. Key Contemporary Thinkers. Stanford: Stanford University Press, 1983.
- Lewis, Andrew. "Law and History." In Current Legal Problems, edited by M. D. A. Freeman, 201–210. Oxford: Oxford University Press, 1992.
- Trubek, David M. "Max Weber on Law and the Rise of Capitalism." Wisconsin Law Review 1972, no. 3 (1972): 720–753.
- Vesting, Thomas. Roman Law, the Evolution of Ideas, and Writing Technologies. Frankfurt: Goethe University Faculty of Law, 2018.
- Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.